الأقوال المفيدة في مسائل العقيدة



أم لبابة بنت أحمد محمد



المسألة الأولى: أقسام التوحيد

التوحيد لغة:

هو مصدر وحَّد يوحد توحيدًا؛ أي: جعل الشيء واحدًا، ومنه قولهم: وحَّد البلدة؛ أي: جعلها واحدة تحت حاكم واحد.

واصطلاحًا: هو إفراد الله تعالى في ألوهيته، وربوبيته، وأسمائه وصفاته.

أقسام التوحيد: وأقسام التوحيد على ضربين عند أهل العلم:

أولًا: من قال بأن التوحيد ثلاثة أقسام:

توحيد الألوهية، وتوحيد الرُّبوبية، وتوحيد الأسماء والصفات.

وتوحيد الرُّبوبية توحيدٌ مغروز في الفِطَر، ولا يكفي الإقرار به للحكم بالإسلام، بل لا يعصم الدمَ والمالَ؛ فقد قاتل النبي صلى الله عليه وسلم مشركي قريش رغم إقرارهم بهذا النوع من التوحيد؛ كما ذكر الله تعالى عنهم: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [العنكبوت: 61].

*** وهذا التقسيم لم يحدده النبي صلى الله عليه وسلم، ولا أحدٌ من الصحابة، ولكنه تقسيم استقرائي أشار إليه أهل العلم وأكدوه؛ قال الشيخ بكر أبو زيد - رحمه الله -: "هذا التقسيم الاستقرائي لدى متقدمي علماء السلف، أشار إليه ابن مَنْدَهْ وابن جرير الطبري وغيرهما، وقرره شيخَا الإسلام ابنُ تيمية وابن القيم، وقرره الزبيدي في "تاج العروس"، وشيخنا الشنقيطي في "أضواء البيان" في آخرين، رحم الله الجميع.

وهو استقراء تام لنصوص الشرع.

ولا يجوز فصل أحد الثلاثة عن الآخر؛ قال الشيخ سليمان بن عبدالله - رحمه الله - موضحًا تلازم أنواع التوحيد الثلاثة:

"سمي دين الإسلام توحيدًا؛ لأن مبناه على أن الله واحد في مُلكه وأفعاله، لا شريك له، وواحد في ذاتِه لا نظير له، وواحدٌ في إلهيته وعبادته، لا ندَّ له.

وهذه الثلاثة متلازمة، كل نوع منها لا ينفك عن الآخر.

فمن أتى بنوع منها ولم يأتِ بالآخر، فما ذاك إلا لأنه لم يأتِ به على وجه الكمال المطلوب".

ثانيًا: بعضهم يجعلها قسمين:

- توحيد القصد والطلب، وهو توحيد الألوهية.
- وتوحيد المعرفة والإثبات، وهو التوحيدان الآخران.

المسألة الثانية: إقرار المشركين بالرُّبوبية دون الألوهية:

توحيد الرُّبوبية أمر مركوز في الفِطَر لا يحتاج إلى تقرير، وإنما يحتاج إلى تذكير؛ وذلك لقوله تعالى في الحديث القدسي: ((خلقتُ عبادي حنفاء، فجاءتهم الشياطين فاجتالتهم عن دِينهم))، وقوله صلى الله عليه وسلم: ((ما من مولود إلا يولد على الفطرة؛ فأبواه يهوِّدانه، أو ينصِّرانه، أو يمجِّسانه))، ولم يقل: يسلمانه؛ أي: يجعلانه مسلمًا؛ لأنه مسلمٌ بالأصالة.

والمشركون يقرون بهذا التوحيد، بل لم يُعرَف عن أحد إنكاره باطنًا أبدًا، أما ظاهرًا فيعرف إنكاره عن:

فرعون: فإنه أنكر الرُّبوبية، لكن فضحه الله بقوله: {وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا} [النمل: 14]؛ أي: أقروا بها باطنًا، وتيقنوا أنها الحق، لكن جحدوها في الظاهر ظلمًا وعلوًّا.

وكذلك الدهرية: الذين يَصرفون الموت والحياة للدهر، وقد قال الله تعالى عنهم: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ} [الجاثية: 24].

وكذلك الثَّنويَّة: الذين يقولون: إن العالم له صانعان؛ إله الخير، وإله الشر.

لكن لا يُعرف أن أحدًا من الأفراد أو الفِرَق أثبت إلهين معبودين مستويينِ في خصائصهما أبدًا.

*** وتوحيد الرُّبوبية لا يكفي الإقرار به للحكم بالإسلام، بل لا يعصم الدم والمال؛ فإن المشركين الذين بُعِث فيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يقرُّون أن الله تعالى هو الخالق الرازق المحيي المميت؛ ولذلك قال تعالى: {وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [العنكبوت: 61]، وقال تعالى: {قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ * قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ السَّبْعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ * قُلْ مَنْ بِيَدِهِ مَلَكُوتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ * سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنَّى تُسْحَرُونَ} [المؤمنون: 84 - 89]، ورغم هذا الإقرار منهم فإن النبي صلى الله عليه وسلم قاتَلهم واستحلَّ أموالهم، إلى غير ذلك مما هو مدوَّن في السيرة.

المسألة الثالثة: الشرك الأكبر والشرك الأصغر والفرق بينهما

الشرك ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

1 - شرك أكبر.

2 - شرك أصغر.

3 - شرك خفي.

وذهب أكثر العلماء إلى أن الشرك نوعان:

أكبر وأصغر، وهذا أظهر.

فالأكبر: وهو شرك في الرُّبوبية والألوهية، ولا يغفره إلا التوبة، وهو الذي يناقض أصل التوحيد والإيمان.

أما شرك الرُّبوبية: بأن يجعل لغيره معه تدبيرًا ما؛ كما قال سبحانه:

{قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ} [سبأ: 22].

فبيَّن أنهم لا يملكون مثقال ذرة استقلالاً، ولا يَشرَكونه في شيء من ذلك، ولا يُعينونه على مُلكه، ومن لم يكن مالكًا ولا شريكًا ولا عونًا، فقد انقطعت علاقته.

وشرك في الألوهية: بأن يدعوَ غيره دعاءَ عبادة أو دعاء مسألة؛ كما قال تعالى: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} [الفاتحة: 5].

وقد نهى الله عباده عن الشرك فقال: {وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا} [الجن: 18]، وهو سبحانه لا يرضى أن يُشرَك معه أحدٌ في عبادته، ولا يغفِرُ لصاحبه؛ قال تعالى: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ} [النساء: 48].

وقد حذر النبي صلى الله عليه وسلم منها فقال: ((ألا أنبئكم بأكبرِ الكبائر، وذكر منها: الإشراك بالله...))؛ متفق عليه.

قال الشيخ السعدي رحمه الله: (فإذا كان الشرك ينافي التوحيد، ويوجب دخول النار والخلودَ فيها، وحرمان الجنة إذا كان أكبر، ولا تتحقق السعادةُ إلا بالسلامة منه -كان حقًّا على العبد أن يخاف منه أعظمَ خوف، وأن يسعى في الفرار منه، ومِن طرقه ووسائله وأسبابه، ويسأل الله العافية منه كما فعل ذلك الأنبياءُ والأصفياء وخيار الخَلْق).

والشرك الأكبر مخرِج من الملة، وصاحبه مخلَّد في النار، خلافًا للأصغر، فإنه تحت المشيئة.

وخصائصه ثلاث، وهي تدل على عِظَمه:

- أنه لا يغفر - موجب للخلود في النار - لا ينفع معه عمل.

الشرك الأصغر:

وأما الشرك الأصغر فإنما يناقض كمالَ التوحيد الواجب.

وصاحبه إن لقي اللهَ فهو تحت المشيئة، إن شاء عفا عنه وأدخله الجنة، وإن شاء عذَّبه، ولكن مآله إلى الجنة؛ لأن الشرك الأصغر لا يخلَّد صاحبه في النار.

* وصاحب الشرك - بنوعيه - على خطر عظيم؛ يقول شيخ الإسلام: "الشرك نوعان: أكبر وأصغر، فمن خلَص منهما وجبت له الجنة، ومن مات على الأكبر وجبت له النار، ومن خلَص من الأكبر وحصل له بعضُ الأصغر مع حسناتٍ راجحة على ذنوبه دخل الجنة؛ فإن تلك الحسنات توحيدٌ كثيرٌ مع يسيرٍ من الشرك الأصغر، ومن خلَص من الأكبر، ولكن كثر الأصغر حتى رجحت به سيئاته - دخل النار؛ فالشرك يؤاخَذ به العبد إذا كان أكبر، أو كان كثيرًا أصغر، والأصغر القليل في جانب الإخلاص الكثير لا يؤخذ به"؛ انتهى.

المسألة الرابعة: أمور معدودة من الشرك الأصغر، ودليلها

من أنواع الشرك الأصغر:

أولًا: الحلف بغير الله، إن لم يقصد تعظيم المحلوف به، وإلا صار شركًا أكبر؛ عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((مَن حلف بغير الله، فقد كفر أو أشرك))؛ رواه أبو داود.

ثانيًا: يسير الرياء:

قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((أخوفُ ما أخاف عليكم الشركُ الأصغر))، فسئل عنه، فقال: ((الرياء))؛ رواه أحمد.

ثالثًا: قول: ما شاء الله وشئت.

قال صلى الله عليه وسلم لما قال له رجل: ما شاء الله وشئت، فقال: ((أجعلتني لله ندًّا؟! قل: ما شاء الله وحده)).

رابعًا: وقول: لولا الله وفلان، والصواب أن يقال: ما شاء الله ثم شاء فلان، ولولا الله ثم فلان؛ لأن (ثم) تفيد الترتيب مع التراخي، وتجعل مشيئةَ العبد تابعة لمشيئة الله؛ كما قال تعالى: {وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ} [التكوير: 29]، وأما الواو: فهي لمطلَق الجمع والاشتراك، لا تقتضي ترتيبًا ولا تعقيبًا، ومثله قول: ما لي إلا الله وأنت، و: هذا من بركات الله وبركاتك.

المسألة الخامسة: القرآن كلام غير مخلوق، وضح ذلك

القرآن كلام الله، ليس ككلام البشر، وقد توعَّد الله من وصَف القرآن بأنه ككلام البشر، توعَّده بالنار فقال تعالى: {إِنْ هَذَا إِلَّا قَوْلُ الْبَشَرِ * سَأُصْلِيهِ سَقَرَ} [المدثر: 25، 26]، فإن كان كلام البشر مخلوقًا لهم، فكلام الله ليس مخلوقًا له، إنما هو صفةٌ من صفاته سبحانه.

وقد تولى كِبْر هذه المسألة: الجهميةُ والمعتزلة النفاة للصفات.

وادعاء القول بأن القرآن مخلوق، هو جرم عظيم وذنب كبير، لسببين:

الأول: أن هذا الادِّعاءَ قولٌ على الله بغير علم، وجعل الله القولَ عليه بغير علم فوق الشرك؛ قال تعالى: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [الأعراف: 33].

فجعل القول على الله بلا علم فوق الشرك.

الثاني: أنه كذب على الله؛ قال تعالى: {وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ} [الزمر: 60]؛ فهو متوعَّدٌ بأن يسودَّ وجهُه يوم القيامة، نعوذ بالله.

ومعنى افتراء الجهمية والمعتزلة هذا: أن الله لم يكن قبل ذلك متكلمًا، ثم تكلم، تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقد افترق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال:

أصحها - وهو مذهب أئمَّة الحديث والسنَّة - أنه تعالى لم يزل متكلِّمًا، إذا شاء، ومتى شاء، وكيف شاء، وهو يتكلَّمُ بصوت يُسمَع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديمًا.

وقد أثبت الله الكلام لنفسه، خلافًا لما يعتقده الضالون، فقال تعالى: {وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ} [الأعراف: 143]، وكذلك أثبته لنفسه في الآخرة بعد دخول أهل الجنة؛ فعن جابر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ((بَيْنا أهلُ الجنة في نعيم إذ سطَع لهم نور، فرفعوا أبصارهم، فإذا الربُّ جل جلاله قد أشرَف عليهم من فوقهم، فقال: السلام عليكم يا أهل الجنة ...))؛ الحديثَ.

وبوَّب البخاري في صحيحه على ذلك فقال: "باب كلام الرب تبارك وتعالى مع أهل الجنة"، وقال لأهل النار: {اخْسَئُوا فِيهَا وَلَا تُكَلِّمُونِ} [المؤمنون: 108].

وقولنا: (كلام الله) هذه إضافة معانٍ، لا إضافة أعيان، يقول ابن أبي العز في شرح الطحاوية: "والمضاف إلى الله تعالى إما معانٍ، وإما أعيان؛ فإضافة الأعيانِ للتشريف؛ كبيت الله، وناقة الله، وهي مخلوقة له، بخلاف إضافة المعاني؛ كعِلم الله، وقدرته، وعزته، وجلاله، وكبريائه، وكلامه، وحياته، وعلوه، وقهره، فإن هذا كله من صفاته، لا يمكن أن يكون شيءٌ من ذلك مخلوقًا".

والوصف بالتكلم من أوصاف الكمال، وضده من أوصاف النقص؛ قال تعالى: {وَاتَّخَذَ قَوْمُ مُوسَى مِنْ بَعْدِهِ مِنْ حُلِيِّهِمْ عِجْلًا جَسَدًا لَهُ خُوَارٌ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا} [الأعراف: 148]؛ فعدمُ الكلام نقص.

الشُّبَه التي استدلوا بها:

وقد استدل هؤلاء الضُّلال على افتراءاتهم هذه بكثير من الآيات:

منها: قوله تعالى: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الرعد: 16]، والقرآن شيء؛ فيكون داخلاً في عموم كل، فيكون مخلوقًا.

والرد على ذلك - من خلال معتقداتهم - من عدة وجوه:

الوجه الأول:

أن أفعال العباد كلها عندهم غير مخلوقة لله تعالى، وإنما يخلقها العباد جميعها، لا يخلقها الله؛ فأخرجوها من عموم (كل شيء)، وأدخلوا كلام الله في عمومها مع أنه صفةٌ من صفاته، به تكون الأشياء المخلوقة؛ إذ بأمره تكون المخلوقات؛ قال تعالى: {وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ} [الأعراف: 54]، ففرق بين الخَلْق والأمر، فلو كان الأمر مخلوقًا لزم أن يكون مخلوقًا بأمر آخر، والآخر بآخر.. إلى ما لا نهاية له.

فتبين من الآية: أن الخَلق شيء، والأمر الصادر عن الكلام شيء آخر.

ولو استطردنا وراء قولهم هذا للزمنا أن نقول: إن علمه شيء، وقدرته شيء، وحياته شيء، فيدخل ذلك في عموم قوله: (كل شيء)، فيكون مخلوقًا بعد أن لم يكن؛ تعالى الله عما يقولون علوًّا كبيرًا.

الوجه الثاني: أن عموم قوله تعالى: (كل) في كل موضع بحسبه، ويعرف ذلك بالقرائن؛ فقوله تعالى: {تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا} [الأحقاف: 25] فهل دمرت الريح كل شيء؟

ومثله قوله تعالى عن بلقيس: {وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ} [النمل: 23]، المراد من كل شيء يحتاج إليه الملوك.

وقد دارت المناظرة بين الإمام عبدالعزيز المكي وبشر المريسي بين يديِ المأمون على هذه المسألة، وقد أفحم الإمامُ فيها المريسيَّ بقوله: يلزمك واحدةٌ من ثلاث لا بد منها: إما أن تقول: إن الله خلَق القرآن - وهو عندي أنا كلامه - في نفسِه، أو خلَقه قائمًا بذاته ونفسه، أو خلَقه في غيره؟ قال: أقول: خلقه كما خلق الأشياء كلها، وحاد عن الجواب، فقال المأمون: اشرح أنت هذه المسألة ودع بشرًا فقد انقطع، فقال عبدالعزيز: إن قال: خلَق كلامه في نفسه فهذا محال؛ لأن الله لا يكون محلاًّ للحوادث المخلوقة، ولا يكون فيه شيء مخلوق، وإن قال: خلَقه في غيره فيلزم في النظر والقياس أن كل كلام خلقه الله في غيره فهو كلامه، فهو محال أيضًا؛ لأنه يلزم قائله أن يجعل كلَّ كلام خلَقه الله في غيره هو كلام الله! وإن قال: خلقه قائمًا بنفسه وذاته فهذا محال، لا يكون الكلام إلا من متكلم، كما لا تكون الإرادة إلا من مريد، ولا العلم إلا من عالم، ولا يُعقَل كلام قائم بنفسه يتكلم بذاته، فلما استحال من هذه الجهات أن يكون مخلوقًا، عُلم أنه صفةٌ لله.

الوجه الثالث: أن قوله: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الرعد: 16] حجَّة عليهم لا لهم؛ فقول الله معناه: أي كل شيء مخلوق، وكل موجود سوى الله فهو مخلوق؛ فدخَل في هذا العموم أفعالُ العباد حتمًا، ولم يدخل في العموم الخالقُ تعالى، وصفاتُه ليست غيره؛ لأنه سبحانه وتعالى هو الموصوفُ بصفات الكمال، وصفاته ملازمة لذاته المقدسة، لا يتصور انفصال صفاته عنه..

ومن الآيات التي استدلوا بها:

قوله تعالى: {إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا} [الزخرف: 3] على اعتبار أن "جعَل" بمعنى: "خلَق".

والرد عليهم: أن قوله: (جعل) إذا كان بمعنى خلق يتعدى إلى مفعول واحد؛ كقوله تعالى: {وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ} [الأنعام: 1]، وقوله تعالى: {وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ} [الأنبياء: 30]، {وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ وَجَعَلْنَا فِيهَا فِجَاجًا سُبُلًا لَعَلَّهُمْ يَهْتَدُونَ} [الأنبياء: 31]، {وَجَعَلْنَا السَّمَاءَ سَقْفًا مَحْفُوظًا} [الأنبياء: 32]، وإذا تعدى إلى مفعولين لم يكن بمعنى خلق؛ قال تعالى: {وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا} [النحل: 91]، وقال تعالى: {وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ} [البقرة: 224]، وقال تعالى: {الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ} [الحجر: 91]، ونظائره كثيرة.

ومن الآيات: قوله تعالى: {إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ} [الحاقة: 40]، قالوا: هذا يدل على أن الرسول أحدثه، إما جبرائيل أو محمد.

والرد على ذلك في نفس الآية: قال: "رسول"، ولم يقل: ملَك أو نبي، ومعروف أن الرسول مبلِّغ عن غيره، وإن كان الرسول مبلغًا عن الله، فثبت أنه كلام الله.

وقد استدلوا بغير ذلك من الآيات الكثيرة، والردودُ عليها مبثوثةٌ في بطون كتب العقيدة لمن أراد أن يتوسع في ذلك.

ومن الردود: أن الله سمى القرآن كلامًا، ولم يسمِّه خَلقًا، والآيات على ذلك كثيرةٌ، منها: {فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَاتٍ} [البقرة: 37]، وقال تعالى: {وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ} [البقرة: 75].

وإذا كان الله تعالى سماه كلامًا، ولم يسمِّه خَلقًا، فلا يكون داخلاً في قوله سبحانه: {اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ} [الرعد: 16]، فلا يكون مخلوقًا.

حُكم القائلين بذلك:

وقد أطلق الأئمة العلماء - الإمام أحمد وغيره -: أن كل من قال: إن القرآنَ مخلوق، فهو كافر، لكن فلان بن فلان إذا قال: إن القرآن مخلوق، هل يكفر؟ فهذا الحكم على التعميم، أما الشخص المعيَّن لا يكفر إلا إذا قامت عليه الحجة، إذا وُجدت الشروط، وانتفَتِ الموانع.

ونختم كلامنا بقول الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه في الفقه الأكبر، فإنه قال: والقرآن في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي صلى الله عليه وسلم منزّل، ولفظنا بالقرآن مخلوق، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق، وما ذكر الله في القرآن - حكاية عن موسى عليه السلام وغيره، وعن فرعون وإبليس - فإن ذلك كلام الله، إخبارًا عنهم، وكلام موسى وغيره من المخلوقين مخلوقٌ، والقرآنُ كلامُ الله لا كلامُهم، وسمِعَ موسى - عليه السلام - كلامَ الله تعالى، فلما كلَّم موسى كلَّمه بكلامه.

المسألة السادسة: رؤية الله في الآخرة

الرؤية من أخص الصفات التي حصل فيها النزاعُ، وقد أجمع السلف على أن المؤمنين يرون ربهم عِيانًا بأبصارهم كما يرون القمر ليلة البدر، وكما يرون الشمس صَحْوًا ليس دونها سحاب، في عرصات القيامة، وفي الجنة، والدليل على ذلك: الكتابُ، والمتواترُ من حديث النبي صلى الله عليه وسلم، والإجماعُ.

أما الكتاب:

فقال تعالى: {وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ * إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ} [القيامة: 22، 23].

ومن الأدلة: قوله تعالى: {لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَى وَزِيَادَةٌ} [يونس: 26]، فلفظُ الزيادة لفظ مجمَل، لكنه صلى الله عليه وسلم في حديث صهيبٍ الذي رواه مسلم فسَّر الزيادةَ بالنظر إلى وجه الله.

أما السنة:

فقد تواتَر عن النبي صلى الله عليه وسلم من طريقٍ نحو ثلاثين من الصحابة، منهم العشرة المبشَّرون بالجنة، في الصحيحين والسنن والمسانيد - تصريحُه صلى الله عليه وسلم بين يدَيْ أصحابه مع اختلاف أحوالهم: أن المؤمنين يرون ربهم؛ كما في قوله صلى الله عليه وسلم في حديث أبي هريرة وأبي سعيد رضي الله عنهما: ((إنكم سترون ربَّكم كما ترون القمرَ ليلة البدر، وكما ترَوْن الشمسَ صَحْوًا ليس دونها سحاب، لا تُضامُون في رؤيته))؛ متفق عليه.

وقد نفى الرؤيةَ أئمةُ الجهمية والمعتزلة، وطوائف من الشيعة المقلدة للمعتزلة، وهذا المذهب بدعة بإجماع السلف، بل قال شيخ الإسلام رحمه الله: (إن من بلغته نصوصُ الرؤية ولم يقل بها، فإنه يكون كافرًا إذا قامت الحجةُ عليه بها)، وقد جاء عن غير واحد من السلف - كأحمد ومالك - أنهم سَمَّوُا الخلافَ في هذه المسألة كفرًا، ولا شك أن الأمر كذلك؛ فإن من خالَف صريح النصوص، ومتواتر السنة، وصريح الإجماع، فإن قوله يكون كفرًا، وإن كان قائله لا يكفر ابتداءً، كالمسألة التي تقدمت في قول من قال: إن القرآن مخلوق، فلا فرق بين المسألتين في الحكم...

فرؤية الله في الجنة من أجلِّ نِعم الله عليهم.

المسألة السابعة: معتقد أهل السنة في الأسماء والصفات

يقول الله عز وجل: {قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمَنَ أَيًّا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى} [الإسراء: 110]، هذه الآية تدل على أن أسماء الله أعلامٌ، كلها تدل على مسمى واحد.

وقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى فَادْعُوهُ بِهَا وَذَرُوا الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي أَسْمَائِهِ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} [الأعراف: 180]، وهذه تدل على أن أسماء الله أوصاف؛ فدعاءُ الله يكون بالوصف الذي تضمَّنه الاسم.

ومجمَل القول في المسألة: أن الله سبحانه وتعالى بعَث رسوله صلى الله عليه وسلم، وأنزل عليه القرآن الذي فيه ذكر أسمائه سبحانه وتعالى وصفاته، وعلى هذا اتفق الأنبياءُ والرسل وأتباعهم؛ ولهذا فإن مذهب أهل السنة والجماعة - كما هو مقرر ومعلوم - أن الله سبحانه وتعالى موصوفٌ بما وصَف وسمَّى به نفسه، وبما سماه ووصَفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريفٍ ولا تعطيل، لا في الأحرف ولا المعاني، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل أهل السنة والجماعة وسَط بين المعطِّلة من الجهمية والمعتزلة ومتكلِّمة الصفاتية الذين شاركوا في التعطيل، وبين المشبهة والمجسمة؛ فهم وسط في هذا الباب، كما هم وسط في سائر أبواب أصول الدين بين طوائف المسلمين، وأول مخالفة ظهرت في باب الأسماء والصفات - وهو من أخص أصول الإيمان والرُّبوبية - لما أظهَر الجعدُ بن درهم مقالة التعطيل، فزعم أن الله لا يوصَف بصفة، ولا يسمى باسم، وتابَعه على ذلك الجهمُ بن صفوان، وصارت هذه المقالة تسمَّى عند السلف مقالةَ الجهمية، نسبة إلى الجهمِ بن صفوان؛ لأنه هو الذي أشاعها وأذاعها ونشرها، ثم تقلدها المعتزلة؛ كأبي الهذيل العلاف، ومن بعده، فصاروا يقرِّرون هذا المذهب.

وتوحيد الله جل وعلا في أسمائه وصفاته نوعٌ من أنوع التوحيد، وهذا النوع ينبني على أصلين:

الأول: تنزيه الله جل وعلا عن مشابهة المخلوقين في صفاتهم؛ كما قال تعالى: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ} [الشورى: 11].

والثاني: الإيمان بما وصف الله به نفسَه، أو وصفه به صلى الله عليه وسلم، على الوجهِ اللائق بكماله وجلاله؛ كما قال بعد قوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}: {وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: 11]، مع قطعِ الطمع عن إدراك كيفية الاتصاف بهذه الصفات؛ قال تعالى: {يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا} [طه: 110].

وقوله: {لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ} [الشورى: 11] فيه: نفيٌ وإثبات.

فنفى أن يماثل اللهَ شيءٌ - جل وعلا - وأثبَت له صفتيِ السمع والبصر.

قال العلماء: قدَّم النفيَ قبل الإثبات على القاعدة العربية المعروفة: أن التخليةَ تسبق التحلية.
فيجب أن يخلو القلب من كل براثن التمثيل، ومن كل ما كان يعتقده المشركون الجاهلون من تشبيه الله بخَلْقه، أو تشبيه خَلْق الله به، فإذا خلا القلبُ من كل ذلك، وبرئ من التشبيه والتمثيل، أثبت ما يستحقُّه الله - جل وعلا - من الصفات، وقد أثبت هنا صفتينِ، وهما السمعُ والبصر.
وسبب ذِكر السمع والبصر هنا في مقام الإثبات، دون غيرهما من الصفات، أو دون ذكر غير اسم السميع والبصير من الأسماء: لأن صفتيِ السمع والبصر مشتركةٌ بين أكثر المخلوقات الحية؛ فجلُّ المخلوقات الحية التي حياتها بالروح والنفس، لا بالنماء، فإن السمع والبصر موجودٌ فيها جميعًا؛ فالإنسان له سمع وبصر، وسائر أصناف الحيوانات لها سمع وبصر؛ فالذباب له سمع وبصر يناسبه، والبعير له سمع وبصر يناسبه، وكذلك الطيور والأسماك، والدواب الصغيرة والحشرات، كل له سمع وبصر يناسبه.
التمهيد لشرح كتاب التوحيد (ص: 436-437).
ومن المتقرر عند كل عاقل أن سمع هذه الحيوانات ليس متماثلاً، وأن بصرها ليس متماثلاً، وأن سمع الحيوان ليس مماثلاً لسمع الإنسان؛ فسمع الإنسان ربما كان أبلغ وأعظم من سمع كثير من الحيوانات، وكذلك البصر، فإذا كان كذلك كان اشتراك المخلوقات التي لها سمع وبصر في السمع والبصر اشتراكًا في أصل المعنى، ولكلٍّ سمعٌ وبصر بما قدر له، وما يناسب ذاته، فإذا كان كذلك و لم يكن وجود السمع والبصر في الحيوان وفي الإنسان مقتضيًا لتشبيهِ الحيوان بالإنسان، فكذلك إثباتُ السمع والبصر للملِك الحي القيُّوم ليس على وجه المماثلة للسمع والبصر في الإنسان أو في المخلوقات، فلله - جل وعلا - سمعٌ وبصر يليق به، كما أن للمخلوق سمعًا وبصرًا يليق بذاتِه الحقيرةِ الوضيعة؛ فسمعُ الله كاملٌ مطلق من جميع الوجوه، لا يعتريه نقصٌ، وبصره كذلك.
واسم الله (السميع) هو الذي استغرق كل الكمال في صفة السمع، وكذلك اسم الله (البصير) هو الذي استغرق كل الكمال في صفة البصر، فدل ذلك على أن النفيَ مقدَّم على الإثبات، وأن النفي يكون مجملاً، والإثبات يكون مفصلاً؛ فالواجب على العباد أن يعلموا أن الله - جل جلاله - متصفٌ بالأسماء الحسنى وبالصفات العلى، وألا يجحدوا شيئًا من أسمائِه وصفاته، فمن جحَد شيئًا من أسماء الله وصفاته فهو كافر؛ لأن ذلك صنيعُ الكفار والمشركين"؛ اهـ.

المسألة الثامنة: تسلسل الحوادث

هذه المسألة مسألة كبيرة جدًّا، ووقع فيها ضلالٌ كبير وكثير، وهي معروفة في كتب المتكلمين بمسألة تسلسل الحوادث، والتسلسل مأخوذ من السلسلة، والسلسلة تكون متداخلة، كل حلقة داخلة في الأخرى حتى يتصل آخرها بأولها، فلا يكون فيها نقص، والتسلسل مأخوذٌ من أن كل حادث قبله حادث، وهكذا إلى ما لا نهاية، والتسلسل يكون من الجانبين: من جانب المستقبل، وجانب الماضي؛ فالماضي كل حادث قدر فقبله حادث، وكل مخلوق قدر فقبله مخلوق، وهكذا، وأما المستقبل فكل شيء يوجد فسيوجد شيء آخر، وهكذا.

فالحاصل أن نوع الحوادث هل يمكن دوامها في المستقبل والماضي أم لا، أو في المستقبل فقط، أو الماضي فقط؟ فيه ثلاثة أقوال معروفة لأهل النظر من المسلمين وغيرهم.

أضعفها: قول من يقول: لا يمكن دوامُها لا في الماضي ولا في المستقبل؛ كقول جَهم بن صفوان وأبي الهذيل العلاف، ويترتَّبُ على قولهم هذا في المستقبل من الضلال: أن أهلَ الجنة وأفعالهم تنتهي، الجنة والنار تَفنيان.

ويترتب عليه في الماضي: أن الله جل وعلا كان معطلًا في الأزل، فلم يكن يفعل شيئًا، ثم لما أراد أن يخلق السَّموات والأرض والجبال والمخلوقات صار قادرًا على الفعل، أما قبل ذلك فلم يكن قادرًا، وهذا من أسوأ الظن بالله.

والمطلوب: أنه يجب اعتقاد الكمال المطلق لله، وأنه لا يجوز أن يكون ناقصًا في وقت من الأوقات، أو معطلًا عن كونه إذا أراد أن يفعل شيئًا فلا يفعله؛ تعالى الله عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وثانيها: قول من يقول: يمكن دوامها في المستقبل دون الماضي؛ كقول كثيرٍ من أهل الكلام ومَن وافقهم من الفقهاء وغيرهم، وزعم أن هذا مذهب أهل السنة، وليس كذلك.

والمذهب الثالث: الذي هو مذهب أهل السنة، هو: أن الحوادث في الماضي لا مبدأ لها، والمراد بذلك جنس الحوادث، لا حادث معين؛ فإن الله لم يزل يفعل ما يشاء في الماضي، وكذلك في المستقبل.

و لم يقل أحد: يمكن دوامُها في الماضي دون المستقبل.

ولا شك أن جمهورَ العالم من جميع الطوائف يقولون: إن كل ما سوى الله تعالى مخلوق، كائن بعد أن لم يكن، وهذا قول الرسل وأتباعهم من المسلمين واليهود والنصارى وغيرهم.

ولما كان تسلسل الحوادث في المستقبل لا يمنع أن يكون الربُّ سبحانه هو الآخِرَ الذي ليس بعده شيء، فكذا تسلسل الحوادث في الماضي لا يمنع أن يكون سبحانه وتعالى هو الأولَ الذي

ليس قبله شيء؛ فإن الربَّ سبحانه وتعالى لم يزل ولا يزال، يفعل ما يشاء، ويتكلم إذا يشاء؛ قال تعالى: {قَالَ كَذَلِكَ اللَّهُ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ} [آل عمران: 40]، وقال تعالى: {وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ} [البقرة: 253]، وقال تعالى: {ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ * فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ} [البروج: 15، 16].

وقد سخر من العلاف ابن القيم - رحمه الله - في النونية (379):

فقال: على زعمه: أن الإنسان من أهل الجنة إذا رفع إلى فمه فاكهة وجاء وقت الفَناء جُمع على ما هو عليه، وبقيت الفاكهة بيده لم تصل إلى فمه إلى أبد الآبدين، وإذا كان على أهله من الحور العين أو من نساء الدنيا، وأتى وقت فناء الحركات وهو على أهله بقي لاصقًا بهم إلى أبد الآبدين، هل هذا كلام معقول؟!

وقد اعترض الشيخ ابن عثيمين في تفسيره لسورة الكهف على مثل هذه المسائل العقدية؛ لأن السلف ما تكلموا فيها، فقال: "وهذا يدل على أن ما لا خير فيه فلا ينبغي التعمق فيه، وهذا كثير، وأكثر ما يوجد في علم الكلام؛ فإن علماء الكلام الذين خاضوا في التوحيد وفي العقيدة يأتون بأشياء لا فائدةَ منها، مثل قولهم: "تسلسل الحوادث في الأزل وفي المستقبل"، وما شابه ذلك من الكلام الفارغ الذي لا داعيَ له، وهم يكتبون الصفحاتِ في تحرير هذه المسألة نفيًا أو إثباتًا مع أنه لا طائل تحتها؛ فالشيء الذي ليس فيه فائدة لا تُتعِبْ نفسَك فيه.

المسألة التاسعة: خلاصة ما دلت عليه أحاديثُ الحوض

الأحاديث الواردة في ذكر الحوض تبلغ حدَّ التواتر، رواها من الصحابة بضعة وثلاثون صحابيًّا.

ولما نزلت سورة الكوثر قرأها النبي صلى الله عليه وسلم على الصحابة حتى ختمها، ثم قال لهم: ((هل تدرون ما الكوثر؟))، قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: ((هو نهرٌ أعطانيه ربي عز وجل في الجنَّة، عليه خيرٌ كثير، ترِد عليه أمتي يوم القيامة، آنيتُه عدد الكواكب، يُختلج العبد منهم، فأقول: يا رب، إنه مِن أمتي، فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدَثوا بعدك))، ورواه مسلم، ولفظه: ((هو نهر وعَدنيه ربي، عليه خيرٌ كثير، هو حوض ترِد عليه أمتي يوم القيامة)).

ومجموع الروايات تبين أنه يشخب فيه ميزابان من ذلك الكوثر إلى الحوض، ومن شرب لم يظمأ أبدًا.

والحوض في العرصات قبل الصراط وقبل الميزان؛ لأنه يُختلَج عنه ويُمنَع منه أقوامٌ قد ارتدوا على أعقابهم، ومثل هؤلاء لا يجاوزون الصراط.

أنه حوض عظيم، ومورد كريم، يمد من شراب الجنة، من نهر الكوثر، الذي هو أشد بياضًا من اللبن، وأبرد من الثلج، وأحلى من العسل، وأطيب ريحًا من المسك، وهو في غاية الاتساع، عَرضه وطوله سواءٌ، كل زاوية من زواياه مسيرة شهر، وفي بعض الأحاديث: أنه كلما شُرِب منه وهو في زيادة واتساع، وأنه ينبت في حال من المسك والرَّضراض من اللؤلؤ قضبان الذهب، ويثمر ألوان الجواهر، فسبحان الخالق الذي لا يُعجزه شيء، وقد ورد في أحاديث: (إن لكل نبي حوضًا، وإن حوضَ نبينا صلى الله عليه وسلم أعظمها وأحلاها، وأكثرها واردًا).

المسألة العاشرة: الإيمان قول وعمل، يَزيد وينقص

الإيمان عند أهل السنة: نُطق باللسان، واعتقاد بالجَنان، وعمَلٌ بالأركان، يَزيد وينقص.

وقد دلَّت الشريعةُ على ذلك بأن الأعمال داخلة في معنى الإيمان؛ ففي حديث وفد عبدالقيس قال الرسول صلى الله عليه وسلم: ((آمُرُكم بالإيمان، أتدرون ما الإيمان؟ شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وأن تؤتوا الخُمُس من المغنم))، فذكر هذا الشيء، وهذا واضح جليٌّ بأن القول والعمل داخل في الإيمان، والأدلة على هذا كثيرة جدًّا، والمخالف في هذا ليس عنده دليل إلا مجرد الأوهام؛ فالذي يذهب إليه أهلُ السنة أن الإيمان مركب من أمور ثلاثة:

من العقيدة والعلم، ومن القول والنطق والعمل، وأنه يَزيد وينقص.

فإذا عمل الإنسان وكثر عمله زاد إيمانه، والزيادة ليست في العمل فقط؛ فقد تكون الزيادة في اليقين، فقد يكون الإنسان في وقت أكثر يقينًا منه في وقت آخر، وكذلك القول، قد يكون القول مطابقًا لما في القلب، ومطابقًا لما في الواقع، وقد يكون مجرد قول قاله ولم يعرف معناه، ومعلوم أن مثل هذا يتفاوت، وكذلك الأعمال تتفاوت؛ فالزيادة والنقص في الجميع، في العلم وفي القول وفي العمل.

أما الزيادة والنقصان فقد دل عليها القرآن والسنَّة والإجماع:

القرآن:

قال تعالى: {فَزَادَهُمْ إِيمَانًا} [آل عمران: 173]، وقال تعالى: {وَيَزْدَادَ الَّذِينَ آمَنُوا إِيمَانًا} [المدثر: 31]، وقال تعالى: {وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا} [الأنفال: 2].

السنَّة:

ومن السنَّة: قوله صلى الله عليه وسلم عن النساء: ((ما رأيتُ من ناقصات عقل ودين أذهَبَ للبِّ الرجل الحازم من إحداكن...))؛ متفق عليه.

الإجماع:

وحكى الإجماعَ على ذلك الشافعيُّ وأحمدُ وأبو عبيد وغيرهم، رحمهم الله تعالى.

وقد استدلَّ الصحابةُ رضي الله عنهم والتابعون ومَن تبِعهم من أهل السنة بهذه الآيات المذكورة على زيادة الإيمان ونقصانه.

قال عمير بن حبيب الصحابي: "إن الإيمانَ يَزيد وينقص، فقيل له: وما زيادته ونقصانه؟ قال: إذا ذكرنا الله وخشيناه فذلك زيادته، وإذا غفَلنا ونسِينا وضيَّعنا فذلك نقصانه"؛ رواه ابن سعد.

وقال مجاهد: "الإيمان يَزيد وينقص، وهو قول وعمل"؛ رواه ابن أبي حاتم.

روى الإمام اللالكائي عن الإمام البخاري قوله: (لقِيت أكثرَ من ألف رجل من العلماء بالأمصار، فما رأيتُ أحدًا منهم يختلف في أن الإيمان قولٌ وعمل، يَزيد وينقص).